«البنتاغون» ينفي طلب ماتيس موافقة الكونغرس على ضرب سوريا

واشنطن: النظام السوري ينظف مكان الجريمة بدوما

اتهامات متواترة للنظام السوري والروس بمحاولة إتلاف الأدلة على استخدام الغازات السامة في مدينة دوما

قصف جوي ومدفعي مكثف استهدف مناطق في القلمون الشرقي

عواصم – «وكالات»: اتهمت واشنطن النظام السوري بتأخير وصول المحققين الدوليين إلى مسرح الهجوم الكيميائي في دوما بريف دمشق، بعد تعرض فريق أمني أممي لإطلاق نار في المدينة، وذلك وسط تقارير عن قيام روسيا والنظام السوري بإتلاف الأدلة على الضربة الكيميائية.

فقد قال وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس إن النظام السوري يؤخر عمدا دخول بعثة محققي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دوما؛ بهدف «تنظيف جريمة القصف الكيميائي»، حسب تعبيره.

وأضاف ماتيس –في تصريحات قبيل اجتماع في واشنطن مع وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري خالد العطية– أن النظام السوري يسعى هذه المرة على غرار ما فعل في السابق لإخفاء الأدلة قبل دخول فريق التحقيق.

وفي نيويورك، أكد ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أن هناك الآن حاجة لإجراء تقييم أمني إضافي للسماح للمحققين الدوليين بالقيام بعملهم في دوما، وقال دوجاريك إن الأمم المتحدة تنوي إجراء الزيارة الأمنية في أقرب وقت ممكن.

وكانت الخارجية الفرنسية رجحت أمس العبث بالأدلة في موقع الهجوم الكيميائي الذي وقع في السابع من الشهر الحالي وأسفر عن مقتل نحو سبعين شخصا، وفق مصادر طبية والدفاع المدني في الغوطة الشرقية. وقبل ذلك عبرت واشنطن بدورها من طمس الأدلة، حيث إن مسرح القصف بات خاضعا للقوات الروسية وقوات تابعة للنظام السوري.

وتنكر دمشق وموسكو تعرض مدينة دوما لأي قصف بالغازات السامة، وتتهمان المعارضة والدول الغربية بتلفيق رواية الهجوم الكيميائي.

وكان المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أحمد أوزومجو أكد خلال اجتماع في لاهاي تعرض فريق أمني تابع للأمم المتحدة لإطلاق نار أمس أثناء مهمته الاستطلاعية في دوما بصحبة الشرطة العسكرية الروسية تمهيدا لدخول المفتشين الدوليين المتواجدين منذ أربعة أيام في دمشق.

وقال أوزومجو إن الفريق الأمني قرر زيارة موقعين في دوما، وأثناء وصوله إلى الموقع الأول اعترضه حشد كبير مطالبا برحيله، وفي الموقع الثاني تعرض الفريق لإطلاق نار من أسلحة خفيفة، كما وقع انفجار، مما اضطره للعودة إلى دمشق.

وأضاف أنهم لا يعلمون متى يمكن نشر الفريق في دوما، وأوضح أن انتشار المحققين في دوما سيكون بعد الحصول على موافقة الفريق الأمني الأمني، وبشرط تمكن المحققين من الوصول بدون عقبات إلى المواقع المستهدفة.

وكان مراسل الجزيرة نقل أمس عن مصادر في دوما أن قوات النظام السوري والشرطة العسكرية الروسية استخرجوا جثث من قتلوا جراء الغازات السامة، كما تحدثت المصادر عن نقل بقايا الصواريخ التي استخدمت في القصف الكيميائي.

من جهته، يؤكد الدفاع المدني السوري أن على المحققين الدوليين الوصول إلى المنطقة التي دفن فيها ضحايا القصف الكيميائي لأنها تحوي الأدلة على استخدام الغازات السامة، والتي ترجح واشنطن أنها مزيج من غازي الكلور والسارين.

من ناحيته نفى البنتاغون اليوم الأربعاء، تقريرا يفيد بأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفض بشدة طلب وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، الحصول على موافقة الكونغرس على الضربة التي استهدفت سوريا الأسبوع الماضي.

وأوردت صحيفة «نيويورك تايمز» نقلاً عن مسؤولين عسكريين وسياسيين، أن ماتيس طلب من ترامب الحصول على ضوء أخضر من الكونغرس قبل الضربات بصواريخ «كروز» ضد ثلاثة أهداف، قال البنتاغون إنها مرتبطة ببرنامج الأسلحة الكيماوية للنظام السوري.

وأفادت الصحيفة، بأن ماتيس عقد مع ترامب عدة اجتماعات وحضه فيها على الحصول على موافقة الكونغرس، مشددا على أهمية ربط العمليات العسكرية بالتأييد الشعبي.

إلا أن مكتب المتحدثة باسم وزارة الدفاع الأمريكية دانا وايت، أعلن في بيان مقتضب، أن ما ورد في الصحيفة عن حض ماتيس لترامب على الحصول على موافقة الكونغرس «عارٍ من الصحة».

وقال مسؤول في البنتاغون، إنه لم يحصل أي نقاش، وأن «الجميع» كان متفقا على أن ترامب يتمتع بالسلطة اللازمة لشن الضربات.

وينتظر مفتشو الأسلحة الكيماوية الضوء الأخضر لدخول مدينة دوما قرب دمشق، للتحقيق في هجوم كيماوي مفترض وقع في 7 أبريل وأدى إلى مقتل عشرات الأشخاص بحسب مسعفين وأطباء، وحملت الدول الغربية النظام السوري مسؤوليته.

وفي 8 أبريل أعلن ترامب على تويتر، أنه سيكون هناك «ثمن باهظ» يدفعه مرتكب هذا «الهجوم الكيماوي المتهور»، وتوعد في ما بعد بأن الصواريخ آتية إلى سوريا.

وساهمت تصريحاته في رد سريع على الهجوم الكيماوي المفترض، رغم أن بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي أبدوا تحفظهم على عمليات عسكرية جديدة في سوريا ما لم يضع ترامب استراتيجية طويلة الأمد للولايات المتحدة في الملف السوري.

من ناحية أخرى قتل مدنيون جراء هجوم قوات النظام السوري على مناطق القلمون الشرقي بريف دمشق، في حين وردت أنباء عن اتفاق لوقف إطلاق النار في ريف حمص الشمالي بين روسيا وهيئة تفاوض تابعة للمعارضة السورية.

وقالت مصادر إن ثلاثة مدنيين –على الأقل– قتلوا أثناء تقدم قوات النظام باتجاه منطقة الخرنوبة في محيط مدينة الرحيبة في القلمون الشرقي.

وأضافت المصادر أن عددا من مقاتلي المعارضة السورية المسلحة أصيبوا في قصف مكثف لطائرات النظام ومدفعيته على أطراف مدينة الرحيبة.

وتلقت المعارضة المسلحة في الرحيبة وبقية مدن وبلدات القلمون الشرقي عرضا من روسيا الداعمة للنظام السوري لإخراج مقاتليها. وقال ناشطون إن طائرات النظام شنت حملة عنيفة على جبال القلمون لليوم الرابع على التوالي لإجبار المعارضة على القبول بعرض الإخلاء.

وصوب النظام السوري وروسيا أسلحتهما نحو القلمون الشرقي بعدما تمكنا مؤخرا من إخراج فصائل المعارضة من الغوطة الشرقية بريف دمشق في حملة ضارية قتل فيها مئات المدنيين وجرح الآلاف وهُجّر عشرات الآلاف.

على صعيد آخر، قالت مصادر إن هيئة التفاوض التابعة للمعارضة في ريف حمص عقدت اجتماعا مع الجانب الروسي بالقرب من قرية الدار الكبيرة الخاضعة لسيطرة المعارضة، وتوصلت إلى اتفاق لوقف إطلاق النار حتى الأحد المقبل.

ويفترض أن يعقد الجانبان جلسة أخرى الأحد لتقديم رؤية لتسوية الوضع في ريف حمص الشمالي. وقد تزامن الاجتماع مع اندلاع معارك عنيفة بين فصائل المعارضة وقوات النظام التي تحاول التقدم إلى قرى هذه المنطقة؛ مما دفع عددا من أعضاء هيئة التفاوض إلى الانسحاب من الجلسة احتجاجا على شن غارات جوية على مدينة الرستن.

وفي وقت سابق، قالت مصادر في المعارضة المسلحة إن مقاتلي المعارضة سيطروا على قرية قبة الكردي في ريف حمص الشمالي الشرقي بعد معارك مع قوات النظام أدت إلى مقتل عدد من جنود النظام.

وشن طيران النظام غارات مكثفة على القرية، وعلى مناطق الاشتباك الأخرى بين الجانبين. وجاء هجوم المعارضة ردا على محاولات قوات النظام السيطرة على قرى الحمرات وسليم وعيدون غرب مدينة السلمية في ريف حماة.

ويشهد ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي معارك وقصفا جويا وصاروخيا من قوات النظام التي تسعى للتقدم باتجاه مدينتي الرستن وتلبيسة اللتين تسيطر عليهما فصائل المعارضة.

من جانب آخر أكدت رئيسة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة في سوريا كاترين مارشي– أوال أن الآلية جمعت أكثر من سبعمئة ألف صفحة من الوثائق المتعلقة بحوادث حصلت في سوريا منذ بداية الأزمة في البلاد.

وأضافت المسؤولة أثناء جلسة غير رسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة أن الآلية الدولية تستعد لتسريع جهود جمع وثائق إضافية في هذا الشأن خلال الأسابيع القادمة.

وقالت مارشي– أوال إن الأحداث الأخيرة في سوريا –بما في ذلك الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية– تمثل تذكيرا صارخا بضرورة مكافحة حالات الإفلات من العقاب وضمان العدالة للضحايا.

وأضافت أنه منذ بداية الأزمة وردت تقارير متكررة عن «فظائع» ارتكبت من قبل جميع الأطراف في سوريا، وتشمل الادعاءات تعذيبا واسع النطاق، والاختفاء القسري، والعنف الجنسي ضد الإناث والذكور –بما في ذلك الاسترقاق الجنسي– والهجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات.

من جانبها، قالت مندوبة قطر لدى الأمم المتحدة علياء آل ثاني إن دولة قطر تتطلع إلى رؤية النتائج الملموسة لتنفيذ رؤية ومنهجية الآلية وفق الولاية الممنوحة لها، للمساهمة في تجنيب الشعب السوري المزيد من الويلات والجرائم الفظيعة.

كما أعربت مندوبة دولة قطر عن ارتياح بلادها للتقدم نحو تفعيل الآلية وبناء مجموعة شاملة ومأمونة من الأدلة لتيسير الملاحقات الجنائية في المستقبل.

يذكر أن دولة قطر قادت مع بعثة دولة ليختنشتاين لدى الأمم المتحدة الجهود في الجمعية العامة لإنشاء الآلية في ديسمبر 2017.

تصعيد بالقلمون وأنباء عن هدنة بريف حمص

الجبهة الشعبية تقرر مقاطعة اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني

جلسة سابقة للمجلس الوطني الفلسطيني بحضور الرئيس محمود عباس

«وكالات»: قررت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ثاني أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، أمس الخميس، مقاطعة دورة اجتماعات المجلس الوطني للمنظمة المقررة في 30 من الشهر الحالي.

وقالت الجبهة، في بيان صحفي أمس، إن «قرارها جاء في ضوء عدم توصلها إلى اتفاق مع حركة «فتح» التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، على تأجيل انعقاد دورة المجلس الوطني».

وكان وفدان من الجبهة الشعبية وحركة فتح التقيا الأربعاء، صباحشات في العاصمة المصرية القاهرة بشأن ترتيبات انعقاد اجتماعات المجلس الوطني المقررة في رام الله.

وذكرت الجبهة أن وفدها دعا إلى تأجيل انعقاد دورة المجلس الوطني ومواصلة العمل من أجل عقد مجلس وطني توحيدي، وفقا للاتفاقيات الوطنية الموقعة بهذا الخصوص ومعالجة ملف الانقسام.

وقالت: «لا نريد للانقسام الداخلي أن يتعمق ويتوسع في حال الإصرار على عقد الوطني بعيدا عن تلك الاتفاقيات ولذلك قررنا عدم المشاركة في اجتماعات المجلس الوطني».

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قررت في السابع من الشهر الماضي عقد المجلس الوطني الفلسطيني في 30 أبريل المقبل في مدينة رام الله في الضفة الغربية، على أن ينعقد في دورة اعتيادية لأعضائه الحاليين بغرض انتخاب قيادة جديدة للمنظمة.

وتنضم الجبهة الشعبية بذلك إلى حركتي حماس والجهاد الإسلاميتين في مقاطعة المشاركة في اجتماعات المجلس الوطني والتي ستكون الأولى منذ عام 2009.

موريتانيا: أعضاء اللجنة المستقلة للانتخابات يؤدون اليمين الدستورية

نواكشوط – «وكالات»: أدى أعضاء اللجنة المستقلة للانتخابات في موريتانيا مساء الأربعاء اليمين الدستورية لتولي مهامهم رسميا بعد ساعات من تعيينهم بمرسوم رئاسي.

وأشرف رئيس المجلس الدستوري الصغير ولد ميارك على أداء أعضاء لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، اليمين الدستورية.

ومن المقرر أن تُشرف هذه اللجنة على الانتخابات البلدية والبرلمانية والجهوية قبل نهاية العام الحالي، والانتخابات الرئاسية في 2019.

وزير الدفاع الإيراني في بغداد تزامنا مع يوم الجيش بطهران

العراق: حكم بإعدام قاضٍ في «المحكمة الشرعية» لـ «داعش»

حاتمي قال إن زيارته تهدف بحث الضربة الثلاثية الغربية لسوريا وتداعياتها

بغداد – «وكالات»: أفاد المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى في العراق، أمس الخميس، بأن «محكمة جنايات نينوى أصدرت حكما بالإعدام بحق قاضٍ فيما يسمى «المحكمة الشرعية» لتنظيم داعش في محافظة نينوى (400 كلم شمال بغداد)».

وقال المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار بيرقدار، في بيان صحفي، إن «محكمة جنايات نينوى أصدرت حكما بالإعدام على أحد أفراد تنظيم داعش الإرهابي، كان يعمل بصفة قاضٍ في محكمة عقود الزواج في ما يسمى المحاكم الشرعية التي ابتدعها التنظيم الإرهابي في الموصل».

وأضاف أن «المحاكمة تمت وفق أحكام قانون الإرهاب وراعت كل الضمانات القانونية».

ووفق موقع السومرية نيوز، فقد أعلنت محكمة جنايات نينوى، أمس الأربعاء، أنها «أصدرت 815 حكما بينها 212 حكما بالإعدام لمدانين بـ«الإرهاب»، منذ تحرير المحافظة وحتى الشهر الحالي».

من ناحية أخرى وصل وزير الدفاع الإيراني العميد أمير حاتمي، الأربعاء، إلى العاصمة العراقية بغداد، تزامنا مع يوم الجيش في بلاده، حيث أتت زيارته بعد 5 أيام من الضربات الثلاثية الغربية على مواقع عسكرية في سوريا.

وذكر الموقع الرسمي لوزارة الدفاع العراقية أن وزير الدفاع العراقي السيد عرفان محمود الحيالي استقبل نظيره الإيراني في مقر الوزارة، حيث أقيمت له مراسيم استقبال رسمية للضيف والوفد المرافق له.

وأضاف الموقع أن الطرفان عقدا اجتماعا بحضور كبار قادة وزارة الدفاع العراقية والسفير الإيراني والملحق العسكري للسفارة الإيرانية في بغداد.

وأوضح البيان أن الطرفين ناقشا سبل التعاون العسكري والأمني بين البلدين وتنسيق الجهود من أجل بسط الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي نفس السياق، التقى وزير الدفاع الإيراني في اجتماع منفرد برئيس أركان الجيش العراقي اللواء الركن عثمان الغانمي الذي استقبله في مكتبه ببغداد.

وذكرت المواقع الخبرية الإيرانية بأن الزيارة تأتي في إطار عقد أول اجتماع للجنة المشتركة للتعاون الدفاعي بين البلدين. وأضافت المواقع الإيرانية بأن ملف الضربة الأميركية على سوريا كانت الهدف الرئيس من هذه الزيارة.

وكانت قد أعلنت بغداد في وقت سابق بأنها ليست طرفا في الصراع السوري، مؤكدة بأنها مع أي جهد سياسي يضمن الاستقرار ويحل النزاع في سوريا.

هذا ويتواجد منذ نحو عامين العديد من المستشارين العسكريين الإيرانيين بحجة تقديم المساعدة للحرب ضد داعش، كما قامت إيران بدعم أنشطة الميليشيات العراقية ماديا وعسكريا لبسط نفوذها في المنطقة، إذ تم إرسال قصائل عديدة منهم إلى سوريا لمساندة نظام الأسد.

حول زيارة وزير الدفاع الإيراني قال المحلل السياسي زاهر السامرائي لـ«العربية.نت»: «إن توقيت زيارة العميد حاتمي مع يوم الجيش في إيران والهجوم الثلاثي الأميركي البريطاني والفرنسي على نظام الأسد الحليف لإيران، هي رسالة إيرانية لخصومها بأنها باتت قريبة من فرض هيمنتها على المنطقة من خلال زيادة الضغط على الحكومة العراقية ودعم الميليشيات في العراق».

وأضاف السامرائي: «إن التقارب العراقي – السعودي قد أغاض إيران التي كانت تعتبر العراق جزءا من الإمبراطورية الفارسية، كما سبق وقالها وزير الدفاع الإيراني السابق حسين دهقان في أحد خطاباته».

وأشار السامرائي إلى أن «إيران تود فرض خطابها على العراق سياسيا من خلال دعم تحالف الفتح الممثل لميليشيات الحشد والذي يشارك في الانتخابات النيابية القادمة بترشيح كبار قادة الميليشيات المدعومة من إيران».

من جهة أخرى قرر مجلس الأمن الدولي تأجيل زيارة كانت مقررة للعراق قبل انتخابات مايو بناء على طلب من الحكومة العراقية، بحسب ما أفاد دبلوماسيون الأربعاء.

وقالت السلطات العراقية للمجلس في رسالة هذا الأسبوع أن العديد من المسؤولين سيكونون منشغلين في الحملة الانتخابية التي بدأت السبت، ولن يكونوا قادرين على لقاء سفراء مجلس الأمن.

وقال السفير العراقي محمد حسين بحر العلوم في رسالة الى المجلس اطلعت وكالة فرانس برس عليها «نظرا لبدء الحملة الانتخابية في 14 ابريل ولأن جميع الاحزاب السياسية والهيئات الدستورية في العراق تشارك حاليا في هذه الحملة، الامر الذي لن يمكن اعضاء المجلس من لقاء مسؤولين عراقيين، ترجو البعثة العراقية من المجلس تأجيل الزيارة المزمعة».

وقال السفير ان البعثة «تتطلع الى الترحيب باعضاء المجلس في بغداد في المستقبل». ولم يحدد موعد جديد للزيارة.

وتجري الانتخابات في العراق على 329 مقعدا في البرلمان في 12 مايو وكذلك لاختيار ممثلين في المجالس المحلية، وذلك في أول انتخابات تجري في البلاد بعد هزيمة تنظيم داعش.

وكان من المقرر أن تقود الولايات المتحدة وفد المجلس مع البيرو التي تتولى رئاسة المجلس هذا الشهر، وقال سفير البيرو الى المجلس ميزا– كوادرا للصحافيين هنا الشهر ان توجه المجلس الى العراق يهدف الى اظهار الدعم للانتخابات بعد ثلاث سنوات من الحرب ضد تنظيم داعش.

وقال ان العراق «يحتاج الى دعم المجتمع الدولي لاعادة اعمار البلاد وضمان المصالحة» بعد الحملة العسكرية العراقية لاستعادة المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم المتطرف.